

فكفره ولا تقطيل المناقفة في مجرد القول وقول
ولا في حنيفته انه محجور عن القتال يعني ان يكون ثمانية
وتقريره لا نسيم وجود الامتناع لان الامتناع الحما
يكونه لتحقق ان الة الخوف وهم لا يخافونه وان يكون
معارضة وهو الظاهر من كلام المقدم وتقريره انه محجور
عن القتال لا يبيع امانه لانهم لا يخافونه وفيه نظر
فان الخوف امر قابل لا دليل على وجوده ولا عدمه
فالكف ومن اين يملكون انه عبد محجور عليه حتى
لا يخافونه والجواب ان ذلك يعلم بتكرار المسألة
فيهم بل اراه ساداً مقنيداً على القتال مع المتقاتلين
لا يحمل سلافا ولا يقاثلهم علواً انه ممنوع عن ذلك
من له المنع ولو قال المصنف انه محجور عن القتال
والا ما نافع قتال لكان اسهل ايماناً للذهب
اي حنيفته فتأمل وقول وفيما ذكرناه
انه يتوق في حق الموهبي علي وجه لا يعرف عن احتمال
الغزو وقول وفيه تشره به سد باب الاستظام
اي علي المسلمين وذلك ضرر يحققهم فاذا كان
مستوعاً عن الضرر للموهبي فكيف يبيع لمنه ما يضر الموهبي
والمسلمين وقول بخلاف الموهبي جواب
عن قياسه مجرد صورة التزاع علي عقد الذمة لانه
اي الامان الموهوب حلف عن الاسلام من حيث انه
ينتهي به القتال المطلوب به اسلام الخري في توثيقه
الدعوة الرامية الي الاسلام وهي تقع والذمة
بالخيرية وهي تقع ولاية مفروضة عند مسلم ذلك
يعني انه الكفار اذا طلبوا عقد الذمة فعرض علي الامام

اجابتهم

اجابتهم اليه واستطاع الفرع يقع فافترا وقول
فمن علي الخلاق يعني علي قول ابي حنيفة لا يبيع امانه
وعند جمع وقول والاصح انه يبيع بالائتقان
اي بائتناق العجايب ليس علي الخلاف اذمة تفرق
داير بين النفع والضرر كما يبيع في ملكه الصبي بعد مو
الذم **باب** الفنايم وقسمتها
اخر باب الفنايم عن فضل الامان لان الامان من
بعد المجاهدين امان يومئذ او يقتلهم ويستغنم
امانهم فليفرغ من ذكر الامان ذكر الفنايم
وقسمتها والعينية ما ينيل من اصل الشركة عنوه
والخرب قابضة وحكمها ان تخمس والباقي بعد
الخمس للفنايم خاصة واذا فتح الامان بكسر
عسوة اي تهرأ قائد في المصنف وقوله تهرأ ليس
تفسير له لانه لا عن اعنوا بمعنى ذلك وخضع وهو
لازم وقهرا متعدي بل يكون هو نفسه من طرفين
تستورا لانه من الذمة يلزم القهرا وان الفتح
بالذمة مستلزم للقهر هو بالخيار ان شاقضه اي
قع اليد بئنا ويل اليد بين المسلمين كما فعل رسول
الله صلى الله عليه وسلم تجبير وان ما اقراهل
عليه ووضع عليه الجزية وعلي ارضهم الخراج
كذا فعل عمر سيواد العراق بموافقة من المهاجرة
فان قيل في حانته في ذلك جماعة اجاب
هو كونهم بغير ذم حاله بغير ذم بغير ذم بغير ذم
تبادل حتى هاهنا عليهم علي المنبر فقال اللهم اني بذل
وامجاده في حال الجواب ونسبهم عن بطون اي ما

Copyrighted material